(بسم الله الرحمن الرحيم)

كلية التربية
المجلة التربوية
***

الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس – دراسة ميدانية بجامعة أم القرى

إعداد

د. عمير بن سفر عمير الغامدي
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد
قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية

المجلة التربوية. العدد الخامس والخمسون. نوفمبر ٢٠١٨م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

الملخص

انخفاض الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس يشير للحاجة إلى إجراء دراسات متعددة، تكشف العوامل التي سببت هذا الانخفاض؛ والدراسة الحالية تضيف لهذا الأدب من خلال هدفها المتمثل في تحديد تصورات أعضاء هيئة التدريس حول درجة حريتهم الأكاديمية، وبحث العلاقة بين الحرية الأكاديمية والإنتاجية البحثية، وذلك باستخدام بيانات من جامعة أم القرى. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيراً كمياً وكيفياً. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس الذكور الذين يعملون في كليات الجامعة بمدينة مكة المكرمة وعددهم ١٠٩١؛ اختيرت منهم عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها ٢٩٠ عضوًا، ولجمع البيانات وزعت أداة الدراسة (استبانة)على أعضاء هيئة التدريس بالعدد المطلوب، وأظهرت النتائج أن تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية جاءت متوسطة (M=3.35, SD=0.83)، وبالمثل كانت الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس متوسطة (M=5.97). وكشفت النتائج عن علاقة ارتباطية بين تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية، وإنتاجيتهم البحثية (r=0.507)، كما دلت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين مجمل المتغيرات. وللكشف عن الفروق نتيجة بعض المتغيرات مثل الجنسية ونوع الكلية والرتبة الأكاديمية، تم إجراء الاختبارات المناسبة، إلا أن النتائج لم تسفر عن فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة يمكن أن تُعزى إلى أيٍ من هذه المتغيرات. وبناءًا على النتائج يوصي الباحث بوضع قوانين ولوائح معلنة تحمي الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتسهم في دعم الإبداع ومنع توقف النمو المعرفي؛ كما يؤكد على أهمية إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في صنع القرارات الجامعية، وانتخاب القيادات الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: الحرية الأكاديمية؛ الإنتاجية البحثية؛ عضو هيئة التدريس؛ جامعة أم القرى.

Academic Freedom and its Relationship to Research Productivity for Faculty Members - A field study at Umm Al- Qura University

OMEAR SAFAR O. ALGHAMDI, Ph.D.*

Abstract

Purpose: **Decreased research productivity of university faculty indicates a need for multiple studies to detect the factors that have caused this lack of productivity. This study adds to this literature by questioning the perceptions of faculty members about the degree of their academic freedom. Also, the author examines the relationship between academic freedom and research productivity using data from the Umm Al-Qura University.** ***Methodology and procedures:*** **The study used a descriptive method which expresses the phenomenon quantitatively and qualitatively. The study population consisted of 1091 male faculty members who work in all Colleges of the university which are located at Makkah city. The sample selected stratified randomly and its size was 290. To collect data, the study tool (survey) was distributed to the faculty members in accordance to the required number.** ***Results:*** **The findings indicate that the perceptions of faculty members to the degree of their academic freedom was average (M=3.35, SD=0.83). Also, the research productivity of faculty members was average (M=5.97). The results revealed a correlation between the perceptions of faculty members and their research productivity (r=0.507). In addition, the findings indicate a positive overall relationship among all the variables. We need a more detailed analysis to reveal how the the effects of difference some variables such as nationality, type of college and academic rank on academic freedom. However, the results haven't reached significant differences in the responses of the study population members that can be attributable to all previous variables.** ***Conclusion:*** **This study recommends to set clear rules that contribute to protecting the academic freedom of faculty members and supports creativity and prevent the stop of cognitive growth. In addition, providing an opportunity for faculty members to participate in university decisions-making , and the election of academic leaders.**

Keywords: Academic freedom; Research productivity; Faculty members; UQU

* Assistant Professor of Educational Administration and Planning, Faculty of Education – Albaha University, KSA

E-mail: oalghamdi@bu.edu.sa

مقدمة

اعترف المفكرون بأن العلم هو الوسيلة الناجعة لتحرير الإنسان من كافة قيود الطبيعة المفروضة عليه (العروي، ١٩٩٣)، غير أن التجربة في العصر الحالي أثبتت أن العلم قد يخدم الحرية كما أنه قد يحاصرها ويقضي عليها؛ فقد تؤدي بعض الاكتشافات العلمية إلى تحكم من يمتلكها في إرادة من يفقدها. ويتضح ذلك من خلال الكثير من المفاوضات الحادة وفرض العديد من القيود والقوانين والمعاهدات العالمية التي نسمع بها يوما تلو الآخر والتي أدت في بعض الأحيان إلى تعطيل عجلة البحث وإيقافها في بعض المجالات العلمية.

لذا اهتمت جامعات الدول المتقدمة بقضية الحرية الأكاديمية، حيث تعدها الامتداد الطبيعي لمبادئ حقوق الإنسان من جهة، ومفتاح تقدمها ونهضتها من جهة أخرى. ولم تقتصر مظاهر الاهتمام بالحرية الأكاديمية على الأوساط الجامعية فحسب، بل ظهرت بعض المنظمات التي أولت هذه المسألة حيزاً كبيراً من اهتماماتها، مثل "منظمة الخدمة الجامعية العالمية" التي أخذت على عاتقها مهمة النضال في سبيل الحرية الأكاديمية، وتُعد منظمة دولية غير حكومية لها لجان وطنية في مختلف القارات. وتعنى بمكافحة كل تدخل في حرية التدريس، وربط الجامعة بقضايا المجتمع. وقد كانت وراء إعلان ليما الذي صدر عام ١٩٨٨م للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي (اوملیل، ١٩٩٤).

وتشير الدراسات إلى ان الجامعات الألمانية سبقت غيرها من جامعات العالم في تطبيق مفاهيم وأسس الحرية الأكاديمية، حيث كانت البداية من جامعة برلين ١٦١٠ عندما أقرت حرية البحث العلمي والتدريس دون قيود أو تدخلات خارجية (محافظة، ١٩٩٤). وقد انطلق التأسيس والاهتمام بالحرية الأكاديمية عالميًا عبر العديد من الإعلانات والندوات والمؤتمرات التي عقدت في أنحاء مختلفة من العالم منذ بداية عقد الثمانينات؛ أما على مستوى العالم العربي فلم يكن هناك جهود واضحة في هذا الشأن قبل ندوة "الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية" التي نظمها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة فريدريك ايبرت ١٩٩٤ في الأردن، حيث تُعد أول جهد عربي منظم ناقش مفهوم وأهمية الحرية الأكاديمية وضرورة حمايتها. وتشمل الحرية الأكاديمية حرية المؤسسة، وحرية الأفراد؛ غير أن حرية عضو هيئة التدريس تمثل أهم مكونات الحرية الأكاديمية التي يختص بها المجتمع الأكاديمي. فهو المتعامل الرئيس مع المعرفة العلمية والمنتج لها. وبناءًا على أدواره

المتعددة، كان لابد من سن القوانين والأنظمة والتشريعات التي تكفل حريته، وتؤمن له البيئة العلمية، والمناخ المُوقِد للإبداع بكل ثقة واقتدار، فالحرية الأكاديمية تتحقق عند توافر البيئة الأكاديمية الديمقراطية التي يتحرر عضو هيئة التدريس فيها من الضغوط كافة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وثقافية (الصاوي، ١٩٩٢).

إن قيام عضو هيئة التدريس بمهام عمله قد يقوده إلى آفاق علمية جديدة يصعب في بعض الأوقات طرحها ومناقشتها في ظل غياب حريته الأكاديمية مفهوماً وتطبيقاً، وفي ظل فرض الاتجاه الواحد على أنه الحقيقة المطلقة. وهذا بدوره يمثل حجر عثرة في طريق العلم والمعرفة، الأمر الذي قد يوجه الجهود العلمية وفق توجهات معينة تنأى بعيداً عن الحقيقة، بل تعمد إلى تزييفها. لذا فإنه من الأهمية بمكان طرح ومناقشة قضية الحرية الأكاديمية على كافة الأصعدة العلمية، والسعي إلى تحرير العقلية الأكاديمية في جامعاتنا من القيود التي قد تكون واقعاً ممارساً، وقد تكون أوهاماً ملازمة نتجت عن ترسبات ثقافية متوارثة عبر الأجيال.

كما إن ظهور حالات من بوادر التدخل في العمل الأكاديمي من جهات خارجية، والدعوة إلى توجيه برامج الجامعات والبحث العلمي نحو اتجاهات محددة بهدف تحقيق تطلعات معينة، أو معالجة مشكلات معاصرة (مثل، البطالة، عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل) تُعد مؤشرات واقعية لما سيأتي لا حقاً من الدخول في نفق التَبعِّية ورجوع الجامعات إلى الوراء بعد أن قطعت شوطاً لابأس به على طريق الاستقلالية. إن تلك التوجهات سوف تُملي على الجامعات ماذا يجب أن يُدرَّس، وما هي الطريقة التي يتم التدريس بها، بل قد يتعدى الأمر ذلك إلى تكبيل البحث العلمي وتقييده من خلال إقرار خطط بحثية محددة، ودعم وتمويل البحوث في مجالات معينة، وتقديم التسهيلات للباحثين فيها دون غيرها؛ مما يؤدي إلى تعطيل جوانب أخرى قد لا تقل أهمية. وهذا بدوره ربما يقود إلى تراجع البحث العلمي بشكل عام. ونظراً لما طرأ في الآونة الأخيرة من اهتمام وتوجه حكومة المملكة العربية السعودية إلى دعم البحث العلمي في الجامعات، فإن ذلك يستدعي التعرف على الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من جهة، وعلاقة ذلك مع تصوراتهم للحرية الأكاديمية من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

إن تقييد الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في أي مجتمع من المجتمعات هو بداية تخلف الفكر، وانحراف المجتمع عن جادة التقدم والتطور إلى التردي والضعف؛ وعلى مستوى الجامعات السعودية تبرز بعض التحديات التي تحد من استقلالها، وتعيق حرية فكر منسوبيها، ومنها التدخلات الخارجية والخضوع لحاجات سوق العمل،إضافة إلى ظهور نماذج جديدة من التعليم العابر للحدود (القرني، ٢٠١٠). كما تعاني الجامعات الحكومية من غياب مفهوم الاستقلالية وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية والتعامل مع الميزانية، فضلاً عن تأمين المستوى المطلوب من الحرية لعضو هيئة التدريس فيها (أبو حيمد، ٢٠٠٧). وهو ما أكده المعلمي (٢٠١٠) باستعراضه لبعض حالات ومؤشرات عدم توافر مناخ الحرية الأكاديمية بالقدر المناسب في تلك الجامعات. وإذا حاولنا الاطلاع على واقع الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، فإن الدراسات تشير إلى انخفاض مستواها مقارنة بجامعات أخرى قد تكون أقل عراقة منها (العبداللطيف، ٢٠٠٨). ولعل الدور الذي يضطلع به عضو هيئة التدريس، وما يشهده وقتنا الحالي من تغيرات متلاحقة ومتسارعة في الجامعات السعودية، وإعادة ترتيب لأوراقها، والتوجه العام نحو استقلالية الجامعات، ودعم البحث العلمي، والتنافس الإبتكاري في مختلف المجالات لتحقيق ميزة تنافسية عالمية، وتحسين مستويات تصنيف الجامعات؛ كل ذلك وغيره يقتضي دراسة الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية، بإعتبارها إحدى متطلبات المناخ العلمي الداعم للإنتاجية والإبداع. لذا جاءت هذه الدراسة لتقصي تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى عن الحرية الأكاديمية المتاحة لهم، وعلاقة تلك التصورات بإنتاجيتهم البحثية.

هدف الدراسة وأسئلتها

هدفت الدراسة الحالية التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى عن الحرية الأكاديمية المتاحة لهم، وعلاقة تلك التصورات بإنتاجيتهم البحثية. وتم تحقيق هدف الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لدرجة حريتهم الأكاديمية؟

٢- ما حجم الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى؟

٣- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا ($\alpha \leq 0.05$) بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لحريتهم الأكاديمية، وإنتاجيتهم البحثية؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لدرجة حريتهم الأكاديمية تُعزى لمتغيرات: الجنسية، نوع الكلية، الرتبة الأكاديمية؟

أهمية الدراسة

تزامنت هذه الدراسة مع اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بتطوير التعليم العالي، ودعم البحث العلمي، ومنح الحوافز المختلفة لتنمية الابتكار وتشجيع الحوار، وإفساح المجال أمام الرأي الآخر. إضافة إلى توجه الجامعات السعودية نحو الشراكة والتوأمة مع جامعات عالمية لتوطين الإبداع وإذكاء شرارة المنافسة البحثية. وهذا بدوره يتطلب توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، وخلق مناخ أكاديمي ملائم لجذب العقول المبدعة والمحافظة عليها وتحفيز جهودها لتحقيق النمو المعرفي المأمول.

لذا يُؤمَّل أن تسهم نتائج الدراسة في لفت أنظار المسؤولين عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية نحو وضع التشريعات القانونية التي توضح الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، وتحميها بما يشجع البحث العلمي الحر والإفصاح عن الحقيقة، وعدم التردد في إعلانها ومشاركتها، ويدفع بعجلة البحث العلمي إلى سبر أغوار بحثية جديدة تزيد من فاعلية الجامعات وتنمي روح الإبداع والابتكار لدى أعضاء هيئة التدريس بما يحقق تطلعات الدولة والمجتمع نحو بناء اقتصاد معرفي مزدهر ومستدام.

التعريفات الإجرائية

١ -**الحرية الأكاديمية** Academic Freedom

هي حق مشاركة أعضاء هيئة التدريس في القرارات الأكاديمية التي تخصهم، وحريتهم في أداء مهام وظائفهم دون التعرض لأي مضايقات تسلب حقوقهم أو تعرقل جهودهم في البحث عن الحقيقة العلمية، ومشاركتها، وإعلانها، في ظل عدم الانتفاع من هذه الحرية كمنبر لتحقيق مآرب شخصية، أو أهداف أيديولوجيو أو سياسية؛ وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على مقياس الحرية الأكاديمية الذي تم تطويره لتحقيق غرض الدراسة.

٢ - **الإنتاجية البحثية** Research Productivity

هي كمية ونوعية الأعمال البحثية العلمية التي ينجزها أعضاء هيئة التدريس خلال فترة محددة؛ ويقاس حجمها في هذه الدراسة من خلال المجموع الكلي لعدد البحوث المنشورة في مجلات أو مؤتمرات علمية مُحكمَّة، بالإضافة إلى عدد الكتب، وفصول الكتب، والمراجعات المُحكمَّة، التي تم إنجازها خلال فترة عملهم في جامعة أم القرى.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على تحديد درجة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى، وعلاقتها بإنتاجيتهم البحثية، ولظروف التطبيق فقد اقتصرت أيضاً على أعضاء هيئة التدريس الذكور الذين هم على رأس العمل في ست عشرة كلية تقع في مدينة مكة المكرمة خلال العام الجامعي ١٤٣٢/١٤٣٣.

منهج الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، الذي يُعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيرًا كميًا وكيفيًا، ويَعمد إلى تحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها وتفسيرها من خلال الإجابة عن فقرات أداة الدراسة التي تم تصميمها للوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع، وتحقيق غرض الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس الذكور الذين يعملون في كليات الجامعة في مدينة مكة المكرمة وعددهم ١٠٩١، حسب إحصائيات عمادات الكليات المعنية بالدراسة وعددها ست عشرة كلية هي: التربية، الشريعة والدراسات الإسلامية، الدعوة وأصول الدين، الحاسب الآلي ونظم المعلومات، الهندسة والعمارة الإسلامية، الطب، طب الأسنان، الصيدلة، العلوم الطبية التطبيقية، العلوم الصحية للبنين، اللغة العربية، العلوم، العلوم الاجتماعية، المجتمع، العلوم الإدارية والسياحية، الكلية الجامعية. واعتمد الباحث على جداول تحديد حجم عينة الدراسة (Krejcie & Morgan, 1970)، حيث اختيرت عينة

طبقية عشوائية بلغ حجمها ٢٩٠ مفردة، وبنسبة تزيد عن ٢٦% من مجتمع الدراسة. والجدول (١) يبين توزيع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة.

جدول (١) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	%	المتغير	الفئات	التكرار	%
الجنسية	سعودي	١٧٨	٦١.٤	الكلية	علمية	٩٨	٣٣.٨
	غير سعودي	١١٢	٣٨.٦		نظرية	١٩٢	٦٦.٢
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	٣٣	١١.٤	الإنتاجية البحثية	٥ أبحاث فأقل	١٨٧	٦٤.٥
	أستاذ مشارك	٨٧	٣٠		٦-١٠	٧١	٢٤.٥
	أستاذ مساعد	١٧٠	٥٨.٦		١١ بحثاً فأكثر	٣٢	١١

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم أداة (استبانة) بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة المرتبطة. وقد اشتملت على مقدمة تعريفية، وبعض البيانات الأولية للمستجيب بالإضافة إلى مقياس الحرية الأكاديمية الذي تألف من ٢٨ فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: اتخاذ القرارات (١-٦)، التعبير عن الرأي (٧-١٣)، البحث العلمي (١٤-٢١)، التدريس (٢٢-٢٨)؛ ولتحديد موافقة المستجيب على فقرات المقياس استخدم الباحث مقياس ليكرت (Likert) الخماسي: موافق تماماً(٥) درجات، موافق (٤) درجات، محايد (٣) درجات، غير موافق (٢) درجتان، غير موافق تماماً (١) درجة واحدة فقط. ولتعرف درجة الحرية الأكاديمية وتصنيف المتوسطات الحسابية، تم تحوير المقياس من خماسي إلى ثلاثي باستخدام العلاقة الآتية:

[(عدد فئات التدرج الخماسي – ١) ÷ عدد فئات التدرج الثلاثي] = [(٥-١) ÷ ٣]

= ٤ ÷ ٣ = ١.٣٣.

وعليه، فإن درجة التقدير النهائية للمتوسطات الحسابية حُددت وفق الجدول (٢). أما الإنتاجية البحثية فقد تم قياسها من خلال عدد البحوث المنشورة في مجلات أو مؤتمرات علمية مُحكمَّة، بالإضافة إلى عدد الكتب، وفصول الكتب، والمراجعات المُحكمَّة خلال فترة عملهم في جامعة أم القرى. وقد تم تصنيف الإنتاجية البحثية ضمن ثلاث فئات وفق الجدول (٣).

جدول (٢)
فئات مقياس الحرية الأكاديمية

الفئة	درجة التقدير
٣.٦٦١ – ٥.٠٠٠	مرتفعة
٢.٣٣١ – ٣.٦٦٠	متوسطة
١.٠٠٠ – ٢.٣٣٠	منخفضة

جدول (٣)
فئات مقياس الإنتاجية البحثية

الفئة	درجة التقدير
١١ بحثاً فأكثر	مرتفعة
٦-١٠	متوسطة
٥ أبحاث فأقل	منخفضة

صدق وثبات أداة الدراسة

للتحقق من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الكفاءة والخبرة والتخصص، وذلك للاستفادة من ملاحظاتهم وآرائهم حول صياغة العبارات ووضوحها ومناسبة كل عبارة للمجال الذي وردت فيه. وفي ضوء الملاحظات الواردة من المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة لبعض عبارات الاستبانة وحذف بعضها، وإعادة صياغة الأداة لتصبح جاهزة للتطبيق.

كما تم حساب معامل كرونباخ – ألفا Cronbach's Alpha لأداة الدراسة لاختبار معاملات الثبات والصدق (جدول ٤)، حيث تراوحت بين (٠.٧٨ – ٠.٨٤)، (٠.٨٩ – ٠.٩٣) على التوالي. وبلغت القيمة الكلية لمعامل الثبات (٠.٨٩)؛ في حين بلغت لمعامل الصدق (٠.٩٤) وجميعها قيم مقبولة ودالة إحصائيًا مما يشير إلى أن الأداة تقيس ما أعدت من أجله.

جدول (٤) معاملات الثبات والصدق

المتغيرات		كرونباخ – ألفا Cronbach's Alpha	
		معامل كرونباخ-ألفا	معامل الصدق*
الحرية الأكاديمية	اتخاذ القرارات	٠.٧٨٩	٠.٨٩
	التعبير عن الرأي	٠.٨٢٤	٠.٩١
	البحث العلمي	٠.٨٦٤	٠.٩٣
	التدريس	٠.٨٤٦	٠.٩٢
	الدرجة الكلية	٠.٨٩٣	٠.٩٤

* معامل الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل كرونباخ – ألفا.

الأساليب الإحصائية

تم تفريغ وتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وللإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار أداتها، تم استخدام الآتي:

- التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- معامل ارتباط بيرسون Pearson's correlation coefficient: لتحديد قوة واتجاة العلاقة بين تصورات الأعضاء للحرية الأكاديمية، وإنتاجيتهم البحثية.
- معامل كرونباخ – ألفا Cronbach's Alpha: لقياس ثبات وصدق أداة الدراسة.
- اختبار ت T-Test، واختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA: للكشف عن الفروق الإحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس حول تصوراتهم للحرية الأكاديمية وفق متغيرات الدراسة.

المراجعة الأدبية

أولاً: الحرية الأكاديمية Academic Freedom

رغم تواصل المطالبات بالحرية الأكاديمية، وظهورها كمفهوم بسيط لايكاد يختلف عليه إثنان، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لها. ويؤكد ذلك بنكافس Pincoffs بوجهة نظره وهي: (١) لا يوجد تعريف واضح ومقبول على نطاق واسع أو مبرر للحرية الأكاديمية، كما انه ليس هناك حسابات دقيقة يمكن تقييمها للمطالبات التي تدعي انتهاكها؛ (٢) يوجد شكوك مماثلة باعترافات الجميع فيما يتعلق بتعريفات حريات دستورية راسخة مثل حرية التعبير، والحق في الخصوصية الشخصية (Barendt, 2010). إن هذا الاختلاف قد يكون منشأه عدم وضوح حدود الحرية الأكاديمية، وتداخلها مع مفاهيم حريات أخرى مثل: حرية الفكر، حرية التعبير، أو الحرية العلمية التي هي حق للطلاب وجميع المنخرطين في أعمال علمية، ولكن نطاقها أضيق من الحرية الأكاديمية التي هي حق خاص للعاملين فقط في مجال التدريس، والبحث العلمي في الجامعات والمؤسسات المماثلة (Barendt, 2010).

وبشكل عام عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية (International Encyclopedia of Social Sciences) الحرية الأكاديمية على أنها توفير المُناخ الحر لكل من: (١) الأساتذة: للكتابة والحديث عن الحقيقة والإفصاح عنها كما يرونها بلاقيود؛ (٢) الجامعة: لممارسة دورها بشكل من الأستقلالية دون تدخل أو تقييد من أي

مؤسسة أو وكالة خارجية (Sills, 1972). أما إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي، فعرف الحرية الأكاديمية على أنها: "تعني حرية الأعضاء الأكاديميين، فردياً أو جماعياً، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخَلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة" (المنظمة العالمية للخدمات الجامعية، ١٩٨٨، ص.٣). كما عُرفت الحرية الأكاديمية بأنها: "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي لإنجاز مهامهم دون تعرضهم لأي مضايقات من زملائهم أو من الطلبة المنخرطين في النشاط السياسي والذين قد يمارسون ضغوطاً إلى الحد الذي يؤدي الى عرقلة التدريس والبحث والمهام الأخرى المتعلقة بالعمل الجامعي" (Lepawsky, 1965, P.1562). وفي ثنايا دراسته لضوابط الحرية الأكاديمية ومنطلقاتها القانونية، أشار القرني (٢٠٠٩، ص٢) إلى أن مفهوم الحرية الأكاديمية يتمثل في "استقلال الكليات والجامعات إدارياً، ومالياً لِتتمكن من تصريف شؤونها دون تدخل خارجي، كما تعني تمتع الأساتذة فيها بحرية التدريس، والبحث، وإبداء الرأي، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ذات العلاقة بتخصصاتهم".

إن الحرية الأكاديمية قضية قديمة حديثة، فقد اهتمت جامعات الدول المتقدمة منذ فترة ليست بالقصيرة بها، باعتبارها الامتداد الطبيعي لمبادئ حقوق الإنسان من جهة، ومفتاح تقدمها ونهضتها من جهة أخرى. ولعل النِداءات العاجلة الموجهة للحكومات للإلتزام بمواثيق حقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة جعلت مفهوم الحرية الأكاديمية والمطالبة بها أكثر شيوعاً، بل يسير جنباً إلى جنب مع تلك النداءات (Sangster & Zeleza, 1994). لقد وُلدت الحرية الأكاديمية من صراعات قاسية وكفاح طويل، بدأ في الماضي ولا يزال أبعد ما يكون عن النهاية، حيث أن توالد أسئلة لا تتطابق مع الأيديولوجيات السائدة مستمر، والعلم ليس له حدود. وعلى الرغم من انطلاق جهود الدفاع عن الحريات الأكاديمية في الدول المتقدمة مبكراً وقطع شوطاً لا بأس به في تشريع الأنظمة والقوانين، إلا أنها لم تكن بمنأى ومعزل عن كثير من الإنتهاكات والمخاطر التي تَحدت فيها حكومات الدول حريات الأكاديميين. لقد بدأت تلك التدخلات منذ الحرب العالمية الأولى، ووصولاً إلى الانتهاكات المعاصرة للحريات الأكاديمية نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١، حيث عملت الوكالات الحكومية وجماعات الدعوة والمصالح الخاصة على إخضاع مؤسسات التعليم العالي لبنية تحتية متطورة وعلى نحو متزايد من المراقبة، والتدخل، والسيطرة عليها؛

وأصبحت الجامعات والكليات أكثر عرضة من أي وقت مضى لتدخل قوى لا تعد ولا تحصى، تطالب بإعادة تشكيل مشهد الإنتاج الفكري بما يخدم مصالحها (Doumani, 2006). ولم تقتصر التدخلات على الحكومات والجهات الرسمية، بل أنشئت بعض المؤسسات المدنية التي استغلت الفرصة للرقابة على النشاط الأكاديمي، وتحقيق مآربها الخاصة مثل مؤسسة " كامبس واتش Campus watch" التي نَذَرت جهودها للرقابة على الأداء الأكاديمي لمصالح فئوية خاصة (القرني، ٢٠٠٩).

ومن المُسلَّم به أن قضية الحرية الأكاديمية تزداد ظهوراً عنما تتعرض لمخاطر المُصادرة والنقد والتهديد والتقييد، فهي كما يقال "تظهر أينما اختفت، وتختفي أينما ظهرت". وبشكل عام فإن الحرية الأكاديمية قد تُقيد بكثير من العوامل سواءً كانت سياسية أو اجتماعية أو دينية، ...، وقد يكون السبب وراء تقييدها طبيعة بعض الممارسات العملية التي ينخرط فيها الأكاديميون أنفسهم. وتؤكد ذلك ستارك (Stark, 1997) بقولها إن الحرية الأكاديمية شيء ما، لا يمكن أن نمتلكة نحن الأكاديميون: إذا نحن عملنا من أجل الصناعة، وحورت البحوث في هذا السياق؛ إذا نحن عملنا للمستشفيات دون وجود مواعيد محددة لتنمية أكاديمية؛ إذا نحن عملنا للحكومة؛ أو كباحثين مستقلين؛ أو خضعت البحوث لعقود محددة ومصالح خاصة. وتشير روسين (Rostan, 2010) إلى أنه خلال العقود القليلة الماضية تضافرت عدة عوامل أثرت بدورها على الحرية الأكاديمية: (أ) ظهور مؤسسات تعليم عالي ذات اعتبارية مستقلة تمجد وتعزز دور الموظفين الإداريين على حساب المجتمع الأكاديمي؛ (ب) تحول قيادة الحكومات من التدخل بالتوجيه البعيد، إلى التقييم والمساءلة الضمنية الأقوى لمؤسسات التعليم العالي، والأكاديميين؛ (جـ) الطلبات المتزايدة، والضغوط المتواصلة على الأكاديميين، والتعليم العالي من قبل الاقتصاد، والمجتمع لدعم التنمية الاقتصادية، والابتكار، والتقدم الاجتماعي.

وتاسيساً على ما سبق، فإن الحرية الأكاديمية لا تزال مثار جدل وصراع بين طرفي نزاع؛ طرفٌ يناضل بجهود فكرية متفاوته ما بين اعلان الاحتجاجات، وإقامة المؤتمرات في سبيل دعم وصياغة أنظمة وقوانين توضح الحرية الأكاديمية، وتحميها من أي انتهاكات، باعتبارها أحد أسلحة مؤسسات التعليم العالي، والمجتمع الأكاديمي للغوص في بحار العلم وتحقيق النمو المعرفي، وطرفٌ يستهدف الفكر المستقل لمؤسسات التعليم العالي، والمجتمع الأكاديمي لمصالح خاصة، بذريعة أنه لا بد من تقييد الحرية ورقابة المجتمع الجامعي حتى

لا تستخدم تلك الحرية في غير محلها. والواقع إنهم يتجاهلون أن الحرية الأكاديمية تحمل مسؤوليات أخلاقية متوافقة مع السعي وراء المعرفة، كما أن السعي الأخلاقي للمعرفة ينطوي على النزاهة في العلاقات، وكذلك تحمل المسؤولية تجاه المجتمع (Stark, 1997).

إنه من البديهي أن الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تفرض عليهم إلتزامات أخلاقية مثل: احترام المعايير والتقاليد المهنية، إحترام قواعد السلوك وروح الفريق، الالتزام بالمهنية وأخلاقيات العمل الجامعي، مراعاة الأنظمة، الاحترام المتبادل مع كافة أعضاء المجتمع، مراعاة التقاليد والإلتزام بالقيم الجامعية. ويؤكد تلك الإلتزامات ما تم تحديده من ضوابط وحدود للحريات الأكاديمية، ومنها إعلان الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات (AAUP) أن تلك الضوابط تتضمن: (١) الحرية الأكاديمية حق يمنح للأستاذ الجامعي بعد إنقضاء فترة التجربة التأهيلية؛ (٢) الأساتذة مؤهلون بحرية تامة في البحث ونشر النتائج ضمن الموضوعات الملائمة لتأدية واجبهم الأكاديمي؛ (٣) الأساتذة مؤهلون في غرفة الصف لمناقشة الموضوعات على أن يراعي المدرس خلال أدائه عدم الخوض في القضايا الخلافية؛ (٤) يتم محاسبة الأساتذة الذين هم من أعضاء المجموعة التعليمية بوصفهم مواطنين إعتياديين عندما يتكلمون أو يتفوهون باقوال خارج نطاق مهامهم (بغدادي، ٢٠٠٦).

ثانياً: الإنتاجية البحثية Research Productivity

يشير مصطلح الإنتاجية بصفة عامة إلى نسبة المخرجات إلى المدخلا ت، إلا أن مفهوم الإنتاجية قد يختلف باختلاف نوعية النشاط، ولكنه يظل دائماً على علاقة بقيمة أو كمية محددة. وقد عُرفت الإنتاجية البحثية بأنها "مجمل الأبحاث التي يقوم بها الأكاديميين في الجامعات والسياقات ذات الصلة خلال فترة زمنية معينة" (Print & Hattie, 1997). وتمثل الإنتاجية البحثية أحد المكونات الرئيسة لوظيفة الجامعة في جميع أنحاء العالم، بل إنه في أغلب الجامعات العالمية المتقدمة يكون توظيف وتثبيت أعضاء هيئة التدريس بناءًا على خبراتهم البحثية، ومهاراتهم لإنتاج المعرفة (Farber, Powers, & Thompson, 1984). ويعد تقييم مساهمات أعضاء هيئة التدريس في بناء قاعدة المعرفة من خلال إنتاجهم البحثي، الأسلوب الأكثر استخداماً لتقييم قوة ونجاح الجامعات (Kellough & Pitts, 2005). وفي ذات السياق يشير جلفر وزملائه (Glover, Prawitt, & Wood,

2006) في ثنايا دراستهم إلى أن إنتاجية أعضاء هيئة التدريس البحثية كثيرا ما تستخدم في الأقسام العلمية كأدوات ناجعة في: (١) ترتيب مستوى البرامج؛ (٢) تحديد مِنح برامج الدكتوراه؛ (٣) تحديد مِنح الأفراد؛ ويضيف كوين وآخرون (Coyne et al., 2010) بعض الاستخدامات الأخرى مثل: (٤) تحفيز وتثبيت وترقية أعضاء هيئة التدريس؛ (٥) قرارات الاحتفاظ برئاسة الأستاذية.

وعلى الرغم من أن الإنتاجية البحثية تتأثر بخصائص على مستوى الأفراد، وأخرى على مستوى المؤسسات (Bellas & Toutkoushian, 1999; Keith, Layne, Babchuck, & Johnson, 2002)، إلا أنه لا توجد نظرية واحدة يمكن أن تحدد بشكل دقيق العلاقة بين الإنتاجية البحثية والعوامل المرتبطة بها، أو تحدد تنبؤات موثوقة للإنتاجية. فهناك العديد من العقبات التي تحول دون تطوير نموذج موحد يمكن استخدامه لشرح مستويات متفاوتة من إنتاجية الباحث (Wood, 1990).

لقد أظهرت نظرية ماسلو أن الحرية تعد واحدة من أهم العوامل القادرة على تحفيز الموظفين في مكان العمل (Maslow, 1987). وقد بذلت محاولات متعددة من الدراسات والتجارب البحثية لكشف بعض العوامل المؤثرة في الإنتاجية البحثية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إتفاق بين الباحثين حول طبيعة علاقة كثير من المتغيرات بالإنتاجية البحثية، فعلى سبيل المثال العلاقة بين التدريس والبحث، هناك من يرى أن إنهماك عضو هيئة التدريس في أعمال التدريس يؤثر سلبياً على إنتاجيته البحثية (Bellas & Toutkoushian, 1999; Fox, 1992). ويؤكد ذلك قول البعض أن الوقت الذي يقضيه في البحث يُبين وجود علاقة إيجابية مع الإنتاجية البحثية (Teodorescu, 2000). وفي المقابل جادل بعض المؤلفين بأن العكس هو الصحيح (Wanner, Lewis, & Gregorio, 1981; Ramsden & Moses, 1992; Fairweather, 2002)، حيث يرون أن أعضاء هيئة التدريس المنتجين بحثياً، من المرجح أن أدائهم في جانب التدريس أفضل من غيرهم، لأنهم يجلبون أبحاثهم إلى الفصول الدراسية، ومن الأهمية عدم فصل البحث عن التدريس، لأن كل منهما يُعزز الآخر، وهكذا، التفاني في التدريس، وفعاليته قد تُكمل في الواقع الإنتاجية البحثية.

لقد بينت الأدبيات أن الإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس تُدفع بكثير من العوامل ومن بينها توافر الحرية الأكاديمية. وعادة ما يتم قياسها باستخدام عديد من الطرق

والأساليب، ومن بينها عدد المنشورات العلمية المحكمة لعضو هيئة التدريس (البحوث، الكتب، المؤتمرات، فصول الكتب) (Allen, 1997; Fox, 2005). ويمكن قياسها أيضاً من خلال عدد الأستشهادت من تلك المنشورات (Betsey, 2007). وقد لعب مفهوم الجودة والنوعية دورًا لا يمكن تجاهله في الحكم على الأداء البحثي، كما تباينت الأدوات المستخدمة في قياس الإنتاجية، غير أن هناك كثير من التدابير لضمان نوعية الإنتاجية مثل تقييم جودة المجلة التي تم النشر فيها (Runyan, 2008).

ثالثاً: دراسات سابقة Previous Studies

فيما يأتي يعرض الباحث دراسات سابقة عربية وأجنبية تناولت الحرية الأكاديمية، والإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس، بالإضافة إلى تعقيب على هذه الدراسات، حيث قدم سكران (١٩٨٣) دراسة بعنوان "الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم الجامعي في مصر"، وتُعد من أوائل الدراسات على المستوى العربي. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المكتبي، من خلال دراسته لمفهوم الحرية الأكاديمية من حيث النشأة والتطور، ثم تناول قضية الحريات والإلتزامات والضمانات؛ وأفردت الدراسة فصلاً مستقلاً لقضية الإضرار بالحرية الأكاديمية. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على المنهج المسحي الميداني، وخرجت بمقترح لوثيقة أولية للحرية الأكاديمية يمكن الاستفادة منها في الجامعات المصرية.

وجاءت دراسة الكيلاني، وعدس (١٩٨٤) بعنوان "الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية"؛ وقد ركزت على تقصي بعض القضايا ذات العلاقة بالاحتفاظ بالأستاذ الجامعي في الجامعات العربية والحد من هجرة العقول، ومن بينها قضايا تمس الحرية الأكاديمية، والحقوق المختلفة لعضو هيئة التدريس. وبينت أن ما نسبته ٧٥% من الكليات العربية تتوافر فيها الحرية الأكاديمية المطلوبة، ولكنها لم تحدد مجالات هذه الحرية. ومع ذلك فقد أشارت الدراسة إلى أن هذه الحرية تُعد حرية غير مكتملة وخصوصاً عند نشر وإعلان بعض الأبحاث التي تتعارض مع ثقافة المجتمع أو سياسة الدولة.

أما دراسة حمادة (١٩٨٩) فقد هدفت إلى تقصى الحرية الأكاديمية في جامعة الكويت، وبيان أهميتها للتعليم وأبرز مظاهر توافرها ومخاطر غيابها ومدى حاجة الحرية الأكاديمية للضبط. وقداستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن خلال استبانة وزعت على أعضاء هيئة

التدريس توصل إلى مجموعة من النتائج تؤكد على أهمية الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي ودورها في نمو الفكر وإطلاق الإبداع، كما بينت النتائج انخفاض الحرية الأكاديمية في بعض الجوانب مثل مشاركة عضو هيئة التدريس في اختيار القيادات الأكاديمية والطلاب، وبالمثل حرية التعبير عن الرأي.

وأجرى سنبل (١٩٩٤) دراسة هدفت إلى تعرف درجة مشاركة عضو هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي، وبيان أهم العوامل التي تقف خلف عدم المشاركة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي في صورته المسحية، حيث وزعت استبانة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى. وخلصت الدراسة إلى أن مشاركة الأعضاء تتركز في حول المواد التي يقومون بتدريسها من حيث اختيار المواد والمفردات وطرائق التدريس. وفي المقابل تقل مشاركتهم في القرارات المتعلقة بالجوانب الإدارية والمالية.

وفي دراسة وصفية أجراها محافظة (١٩٩٨) هدفت إلى استكشاف مفهوم الحرية الأكاديمية وحدود ممارستها لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤته، توصلت إلى إيجابية مفاهيم الحرية لدى الأعضاء، إلا أن حرية إبداء الرأي ومناقشة الموضوعات غير المرتبطة بالدرس في قاعة المحاضرات كانت سلبية. كما أوضحت النتائج أن الأنظمة والتشريعات لا تحمي الحرية الأكاديمية ووجود قيود على ممارستها.

وأجرى طه (Taha, 2001) دراسة هدفت إلى تقصي الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية من حيث المفهوم والممارسة. واستخدم الباحث المنهج التاريخي وأسلوب المقابلة لعدد من خبراء التعليم العالي في بعض الجامعات العربية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك فهمًا لمضامين الحرية الأكاديمية بين أعضاء هيئة التدريس، غير إن مستواها لم يعد بالمستوى المناسب، وبدأ ينحصر عبر التاريخ نتيجة تدخل الأنظمة الحكومية في رسم سياسة التعليم وتشكيله في الجامعات بما يخدم أهدافها.

أما دراسة بني عواد (٢٠٠٢) فقد هدفت إلى تعرف مدى توفير الجامعات الأردنية الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وطبقت استبانة الدراسة على رؤساء الأقسام العلمية. وتوصلت من خلال دراستها إلى توافر الحرية الأكاديمية في مجالي التدريس والتعبير عن الرأي، وانخفاضها في مجالي البحث العلمي والمشاركة في اتخاذ القرار.

وأجرت بولاند (Boland, 2005) دراسة عن الحرية الأكاديمية والصراع من أجل تطبيقها في التعبير عن الرأي. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وأسلوب المقابلة لعدد من أعضاء التدريس في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها تزايد التدخلات الخارجية في مهام وأدوار مؤسسات التعليم وأن ذلك أثر بلا شك على الحرية الأكاديمية وأوجد صور وأشكال متعددة من انتهاكها.

كماأجرى سسي وزميلتيه (Ceci, Williams & Mueller-Johnson, 2006) دراسة عنونِت بسؤال رئيس هو "هل التثبيت في العمل مبرر؟ دراسة تجريبية من معتقدات أعضاء هيئة التدريس حول التثبيت في العمل والتحفيز والحرية الأكاديمية". استعرضت الدراسة التاريخ الطويل، والجدل الدائر حول الحرية الأكاديمية والتثبيت في العمل، واستكشاف معناها عبر المجالات المختلفة، وعلى المؤسسات والرتب المختلفة؛ وقد قام الباحثون بمسح تجريبي لعينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس، حيث تم تقصي طريقة ردودهم عندما يواجهون معضلات تدريسية أو بحثية. وبشكل عام يرى الجميع أن الآخرين أكثر فرصة لممارسة الحرية الأكاديمية من أنفسهم، كما كانت مؤشرات النتائج تدل على أن الأساتذة في المراتب العليا أكثر استعدادًا لممارسة الحرية الأكاديمية ممن هم في المراتب السفلى، أو غير المثبتين الذين يشعرون أنهم مكممين لخوفهم من عدم التثبيت. وأظهرت النتائج بعض الاختلافات ذات الصلة بمتغيري الجنس ونوع المؤسسة، ولم تظهر اختلافات فيما يتعلق بالتخصص.

كما أوضح روبنك ولوس (Roepnack & Lewis, 2007) في دراستهما حول الجامعة والإعلام، أن الحرية الأكاديمية والوظيفة الأكاديمية الرسمية تزايد تسليط الضوء عليهما من وسائل الإعلام بسبب المخاوف من إساءة استخدام الحرية الأكاديمية، في الوقت الذي يمد التثبيت على وظائف رسمية بالأمن الوظيفي لقلة مختارة من أعضاء هيئة التدريس. وقد قدمت الدراسة نبذة تاريخية عن المؤسستين مع تحليل لاحق، كما بحثت الدراسة الجامعة من خلال عدستين:(أ) عدسة السوق الاقتصادية؛ (ب) عدسة المجتمع، حيث توفر وجهات نظر متناقضة للجامعة، وتساعد على شرح وجهات نظر مختلفة من الحرية الأكاديمية والوظائف الرسمية. ويقترح المؤلفان أن يستخدم أعضاء هيئة التدريس النموذج الاقتصادي لزيادة فرصهم في المحافظة على وظائف رسمية في الجامعة عن طريق نهج الأعمال.

وأجرت أبو حيمد (2007) دراسة بعنوان "الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية"، حيث تم تطبيق الدراسة على ثلاث جامعات سعودية بهدف تقصي الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، والتعرف على مجالاتها، وأهم العوامل التي تحد منها. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية متوسط بشكل عام، كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر مظاهر حرية عضو هيئة التدريس توافرًا في الجامعات السعودية هو حرية اختياره لموضوعات أبحاثه العلمية التي يجريه، وحقه في نشر نتائج تلك البحوث، كذلك حقه في اختيار طريقة التدريس التي يراها ملائمة ومشاركته في مناقشة البرامج العلمية الخاصة بقسمه، وحقه في الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية داخل المجتمع .ومن أقل مظاهر حرية عضو هيئة التدريس توافرًا مشاركته في اختيار عميد الكلية ورئيس القسم الذي ينتمي إليهما.

وفي دراسة أجراها القرني (٢٠٠٩) بعنوان "الحريّة الأكاديمية –المنطلقات القانونيّة والضوابط". واستهدفت تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات، والتعرف على منطلقاتها القانونية وضوابطها. ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي. وبينت الدراسة أن مفهوم الحرية الأكاديمية يتمثل في استقلال الكليات والجامعات إدارياً، وماليا ً ، كما يعني تمتع الأساتذة فيها بحرية التدريس، والبحث، وإبداء الرأي، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ذات العلاقة بتخصصاتهم؛ كما كشفت الدراسة عن عدة تحديات تواجه الجامعات التقليدية من أهمها دخول الجامعات الخاصة للمجال، والتعاون والتؤمة بين الجامعات؛ كما بينت الدراسة أن الحرية الأكاديمية تحكمها قرارات وقوانين صدرت من المنظمات الدولية، وضوابط مهنية يجب الإلتزام بها، ودعت في الوقت نفسه إلى ضرورة سن أنظمة واضحة ومحددة للحرية الأكاديمية على مستوى جامعات الدول العربية، والعمل بها.

وأجرى باوا (Bawa, 2009) دراسة بعنوان "الحرية الأكاديمية والجامعات البحثية الناشئة"، حيث تناول الباحث من خلال دراسته المكتبية، التعليم العالي باعتباره العنصر الأهم في استراتيجيات التنمية للدول الاقتصادية والناشئة على السواء؛ كما تناول الباحث الشروط الأساسية لنشوء الجامعات البحثية، وتوصل إلى أن توافر الحرية الأكاديمية يعد من أهم الضروريات بعد وجود الأساتذ المتميز. ومن خلال تحليل مجمل الظروف الاجتماعية المحيطة بالحرية الأكاديمية، واستعراض بعض التجارب حول العالم، توصلت الدراسة إلى

نتيجة مفادها أن الحرية الأكاديمية ربما تخلق علاقات متوترة بين تحديات التنمية والإنتاجية غير المقيدة للمعارف الجديدة، ولكنها في نهاية المطاف سوف تكون مثمرة.

ومن الدراسات السابقة حول الإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس، دراسة توق وزاهر (١٩٨٩) بعنوان "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي"، حيث هدفت إلى تحديد درجة الإنتاجية العلمية، وتَعرف أسباب انخفاضها في الجامعات الخليجية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها انخفاض الإنتاجية العلمية بشكل عام، وأن من أهم أسباب هذا الانخفاض الحاجة إلى تخطيط سياسات البحث العلمي ليس على مستوى الجامعات فحسب بل على مستوى الدولة. كما أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالحريات الأساسية، والاهتمام بحضور المؤتمرات والمشاركات العلمية العربية والدولية، والعمل على تحسين ظروف العمل التعاوني. والتخفيف من العبء التدريسي الكبير والأعمال الإدارية التي يكلف بها عضو هيئة التدريس، وتخصيص جزء ثابت من وقته للبحث والإنتاج العلمي.

وأجرى الزهراني (١٩٩٦) دراسة بعنوان "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة أم القرى واقعها وأبرز عواملها". وقد هدفت إلى تقصي أسباب ضعف الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وبيان معوقات إجراء البحوث العلمية وصعوبة نشرها. وخلصت الدراسة إلى أن وضع أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لا يختلف كثيراً عن غيرهم من الأعضاء في الجامعات العربية، من حيث ضعف الإنتاج العلمي والعوائق التي تقف في طريقهم نحو الإنجاز العلمي. كما أشارت الدراسة إلى أن البحث العلمي لا يحتل مركزاً متقدماً في سلم الأولويات الاجتماعية، ويفتقر إلى توافر الدعم المالي، والمناخ العلمي المحفز للإبداع والابتكار.

كما قام برنت وهاتي (Print & Hattie, 1997) بدراسة عنوانها " قياس الجودة في الجامعات: نهج لترجيح الإنتاجية البحثية"، حيث هدفت الدراسة إلى استخدام الإنضباط التعليمي كإجراء لتحديد ووزن الأهمية لعدة مؤشرات مختلفة تستخدم في قياس الإنتاجية البحثية؛ والتي أصبحت بدورها تمثل عنصراً مهماً في الحكم على الجودة بين الجامعات وداخلها، بالإضافة إلى أهميتها في عند اتخاذ قرارات بشأن الإنتاجية البحثية. وتوصلت الدراسة إلى تصنيف مؤشرات تقييم الإنتاجية البحثية إلى ثلاث فئات:(١) مؤشرات ذات قيمة عالية وتشمل، مقالات علمية في مجلات محكمة، والكتب المحكمة، والمنح التنافسية الكبيرة؛ (٢) مؤشرات ذات قيمة أقل وتشمل، فصول الكتب، والتقارير الرئيسية، والمنح البحثية

الطفيفة، والمقالات البحثية؛ (٣) مؤشرات ذات قيمة عالية وتشمل، أعمال المناهج والنصوص الجامعية، العروض والمؤتمر، ومقالات في مجلات غير محكمة، وأعمال الطلاب البحثية؛ وخلصت الدراسة إلى التاكيد على أهمية التحكيم في تحديد نوعية الإنتاجية البحثية.

وقام دينذر ولوس (Dundar & Lewis, 1998) بدراسة عنوانها "محددات الإنتاجية البحثية في التعليم العالي"، وقد هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الإنتاجية البحثية والعوامل المؤسسية، من خلال البيانات الحديثة للمجلس الوطني للبحوث على جامعات الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية وبرامجها، وذلك في أربعة مجالات من العلوم شملت: العلوم البيولوجية، والهندسة، العلوم المادية والرياضيات، والعلوم الاجتماعية والسلوكية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها:(١) الإنتاجية البحثية ترتبط إيجابياً وبشكل وثيق مع حجم البرنامج، وعدد أعضاء هيئة التدريس المنتمين إليه؛ (٢) السياسات الجامعية المحفزة لأعضاء هيئة التدريس على الإنتاجية تساهم بدون شك في رفع إنتاجيتهم، ومنها فتح المجال وحث أعضاء هيئة التدريس نحو طلب مزيد من المنح والعقود خارج الجامعة، استهداف تنمية الموارد البحثية الرئيسية في الجامعة، وكذلك تفعيل دور طلبة الدراسات العليا.

وقدمت المانع (٢٠٠٢) دراسة بعنوان "البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس الإناث في جامعة الملك سعود"، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس الإناث وأن أكبر ما يحفزهن للبحث العلمي هو الرغبة في النمو العلمي؛ كما حددت الدراسة بعض معوقات البحث العلمي والتي تمثل أغلبها في الأنظمة الجامعية التي تضيق فرص البحث العلمي على العنصر النسائي، بالإضافة إلى قلة التسهيلات اللازمة لإنجاز البحوث العلمية، وزيادة الأعباء التدريسية والإدارية، وعدم توفر المناخ العلمي المشجع على البحث. وأجرى أرنولد (Arnold, 2008) دراسة بعنوان "مستوى المقرر والعلاقة بين الإنتاجية البحثية، وفعالية التدريس"، حيث تناول الباحث العلاقة بين الإنتاجية البحثية وفعالية التدريس، مع الأخذ بعين الاعتبار دور مستوى المقرر الذي يدرس فيما إذا كان لطلبة البكالوريوس أو الدراسات العليا. وتوصل الباحث من خلال النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين مجمل المتغيرات. غير أن التحليل الأكثر تفصيلاً يكشف أن العلاقة سلبية في العامين الأولين من برامج البكالوريوس، ومن ثم يصبح ايجابياً في وقت لاحق. وبالتألي تؤكد النتائج أن تحديد نوعية العلاقة سلبية أو إيجابية يعتمد على

مستوى الدورة. كما أن تدريس مقررات على مستوى الدراسات العليا يؤثر إيجابياً في الإنتاجية البحثية بفعل وجود عامل التحدي الفكري والإثارة في برامج الدراسات العليا، ويرى الباحث أن ذلك يدعم الحكمة التقليدية التي تقول "أن التلاقح بين التدريس والبحث هو سمة هامة من سمات التعليم الأكاديمي"، حتى وإن كان ذلك يبدو محصوراً في دورات المستوى العلوي.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير الحرية الأكاديمية، يتبين أن بعض هذه الدراسات (مثل، Bawa, 2009؛ سكران، ١٩٨٣؛ القرني، ٢٠٠٩) ركزت على تأسيس بنية معرفية لمفهوم الحرية الأكاديمية وأهميتها في التعليم الجامعي، وبيان منطلقاتها القانونية ومحدداتها وضوابطها. في حين هدفت دراسات أخرى (مثل، Boland, 2005؛2006 Ceci, Williams & Mueller-Johnson ؛ Roepnack & Lewis, 2007؛ Taha, 2001 ؛ بني عواد، ٢٠٠٢ ؛ حمادة، ١٩٨٩ ؛ أبو حيمد، ٢٠٠٩ ؛ الكيلاني وعدس، ١٩٨٤؛ محافظة، ١٩٩٨) تعرف مستوى توافر أبعاد الحرية الأكاديمية، أو تقصى الصراع من أجلها، ونظرة الأعضاء أنفسهم لها وكذلك نظرة الطرف الآخر حولها ممن هم خارج الجامعات.

أما الدراسات المتعلقة بمتغير الإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس، فيتبين أن بعض هذه الدراسات هدف إلى قياس الإنتاجية البحثية والتعرف على الأسباب المؤدية لضعفها مثل دراسة الزهراني (١٩٩٦)، ودراسة توق وزاهر(١٩٨٩). وهناك دراسات أخرى (مثل، Arnold, 2008؛ Dundar & Lewis, 1998) ركزت على محددات الإنتاجية سواء المؤسسية أو ما يتعلق بالأفراد وكشف العلاقة مع بعض المتغيرات. وفي المقابل نجد دراسات أخرى هدفت إلى فحص قيمة المؤشرات المستخدمة لقياس الإنتاجية وتحديد أهمية كل مؤشر بالنسبة للجامعات في معرفة الإنتاجية عند الرغبة في اتخاذ قرارات متعلقة بذلك مثل دراسة برنت وهيت (Print & Hattie, 1997). وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تناولت متغير الحرية الأكاديمية من جهة والدراسات التي تناولت متغير الإنتاجية البحثية من جهة أخرى وبشكل منفصل، إلا أنه تختلف عنها في دراستها للعلاقة بين المتغيرين، وهو ما لم تهدف له أو تتناوله تلك الدراسات باستثناء دراسة توق وزاهر(١٩٨٩) التي أشارت في معرضها إلى أن الحرية الأكاديمية مطلبًا مهمًا لرفع الإنتاجية البحثية. لذا يُؤَمَّل أن تضيف

الدراسة الحالية لمجالها من خلال الكشف عن العلاقة الإرتباطية بين الحرية الأكاديمية والإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس.

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لدرجة حريتهم الأكاديمية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى عن كل فقرة من فقرات مقياس الحرية الأكاديمية، ومجالات المقياس بشكل عام. ويبين الجدول (٥) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الحرية الأكاديمية الأربعة، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري الكلي.

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الحرية الأكاديمية

عدد الفقرات	الرتبة	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة التقدير
٧	١	التدريس	3.68	0.91	٧٣.٦ %	مرتفعة
٧	٢	التعبير عن الرأي	3.39	0.79	٦٧.٨ %	متوسطة
٨	٣	البحث العلمي	3.38	0.82	٦٧.٦ %	متوسطة
٦	٤	اتخاذ القرارات	2.98	0.97	٥٩.٦ %	متوسطة
٢٨		**الحرية الأكاديمية ككل**	3.35	0.83		متوسطة

يتبين من الجدول (٥) أن تصورات أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة في مجملها، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٣.٣٥)، وبإنحراف معياري قدره (٠.٨٣). أما على مستوى مجالات الحرية الأكاديمية، فقد كانت تصورات أعضاء هيئة التدريس متباينة إلى حدٍ ما، حيث جاءت الحرية الأكاديمية في مجال التدريس في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، تلاه مجالي التعبير عن الرأي، والبحث العلمي في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي وبدرجة متوسطة، أما مجال اتخاذ القرارات فقد كان أقل المجالات وفقًا لتصورات أعضاء هيئة التدريس، حيث جاء في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة كذلك. وتستعرض الدراسة تصورات أعضاء هيئة التدريس حول كل مجال من مجالات الحرية الأكاديمية الأربعة بشكل مفصل فيما يأتي:

أولاً: مجال اتخاذ القرارات

تم استخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على كل عبارة من العبارات الست التي تقيس في مجملها تصوراتهم حول درجة الحرية المتاحة لهم في مجال اتخاذ القرارات كأحد مجالات الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس. كما تم استخراج المتوسط العام، والانحراف المعياري الكلي لجميع عبارات المجال، كما هو موضح في الجدول (٦).

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال اتخاذ القرارات

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٦	يشارك أعضاء هيئة التدريس في مناقشة وصياغة قرارات مجالس الأقسام.	3.65	1.01	متوسطة
٤	يتاح لأعضاء هيئة التدريس حق المشاركة في تعيينات أعضاء هيئة التدريس الجدد.	3.27	0.97	متوسطة
١	تطرح الجامعة خططها وسياساتها العامة على أعضاء هيئة التدريس لمناقشتها.	3.12	0.85	متوسطة
٥	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بحرية إقامة اتصالات مع نظرائهم حول العالم.	3.10	٠.٩٩	متوسطة
٢	تشارك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في صياغة القرارات المتعلقة بهم.	2.44	1.11	متوسطة
٣	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية المشاركة في ترشيح من يرونه مناسباً عند إجراء التعيينات الإدارية.	2.32	0.89	منخفضة
	المجال ككل	2.98	0.97	متوسطة

ويتبين الجدول (٦) أن حرية اتخاذ القرارات قد جاءت بمتوسط حسابي تراوح بين (٢.٣٢ – ٣.٦٥)، وبلغ المتوسط العام لعبارات هذا المجال (٢.٩٨)، وبإنحراف معياري قدره (٠.٩٧)؛ ووفقاً للمحك المعتمد في الدراسة، فإن حرية أعضاء هيئة التدريس في مجال اتخاذ القرارات متوسطة. كما يلاحظ أن جميع العبارات جاءت بدرجة متوسطة، باستثناء العبارة الثالثة في المقياس والتي تنص على: "تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية المشاركة في ترشيح من يرونه مناسباً عند إجراء التعيينات الإدارية"، فقد أخذت أقل تقدير، حيث جاءت بدرجة منخفضة، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٢).

ثانياً: مجال التعبير عن الرأي

تم استخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على كل عبارة من العبارات التي تقيس في مجملها درجة الحرية الأكاديمية في مجال التعبير عن الرأي. كما تم استخراج المتوسط العام، والانحراف المعياري الكلي لجميع عبارات المجال، كما هو موضح في الجدول (٧).

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التعبير عن الرأي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١٠	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالنقد البناء لكل ما يتعلق بمهام وظائفهم.	3.73	0.84	مرتفعة
١٣	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم دون أي تمييز فئوي (ديني، اجتماعي، وظيفي، تخصصي).	3.65	٠.٩١	متوسطة
١١	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية إبداء الرأي فيما يستجد من اتجاهات وظواهر (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية).	3.39	١.٠٦	متوسطة
٧	تشجع الجامعة اللقاءات الحوارية الفكرية البناءة بين أعضاء هيئة التدريس.	3.36	0.78	متوسطة
١٢	يُعبر أعضاء هيئة التدريس عن آرائهم وأفكارهم بكل شفافية وبدون تردد.	3.25	٠.٩٤	متوسطة
٨	توفر الجامعة قنوات متعددة تساعد أعضاء هيئة التدريس في التعبير عن آرائهم.	3.24	١.٠٤	متوسطة
٩	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية التعبير عن أفكارهم من خلال أنشطتها الرسمية.	3.10	0.83	متوسطة
	المجال ككل	3.39	0.79	متوسطة

ويتبين من الجدول (٧) أن حرية التعبير عن الرأي قد جاءت بمتوسط حسابي تراوح بين (٣.٧٣ – ٣.١٠) ، وبلغ المتوسط العام لعبارات المجال (٣.٣٩)، وبإنحراف معياري قدره (٠.٧٩)؛ ووفقًا للمحك المعتمد للحكم، فإن درجة الحرية الأكاديمية في مجال التعبير عن الرأي متوسطة. ويلاحظ أن جميع العبارات أخذت تقديرات متوسطة؛ باستثناء العبارة رقم (١٠) التي تنص على: "تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالنقد البناء لكل ما يتعلق بمهام وظائفهم"، فقد أخذت أعلى تقدير بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي (٣.٧٣).

ثالثاً: مجال البحث العلمي

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لجميع العبارات التي تقيس في مجملها الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي؛ كما تم استخراج المتوسط العام، والانحراف المعياري الكلي كما هو موضح في الجدول (٨).

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال البحث العلمي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١٤	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الاحتياجات اللازمة لإجراء بحوثهم (مراجع، مصادر، دوريات، قواعد البيانات، معامل).	3.65	0.79	متوسطة
١٧	تُطبق الجامعة معايير عادلة وموضوعية لترقية أعضاء هيئة التدريس.	3.64	0.83	متوسطة
٢١	تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكل عدالة وموضوعية.	3.62	0.77	متوسطة
١٥	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية إجراء البحوث التي يرونها مناسبة.	3.48	1.05	متوسطة
٢٠	تسهل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس إجراءات تطبيق بحوثهم التي تستهدف الجامعة.	3.27	0.86	متوسطة
١٦	تشجع الجامعة التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في إجراء المشاريع البحثية.	3.23	0.91	متوسطة
١٨	يوجد لدى الجامعة مجلات علمية متخصصة في كافة مجالات المعرفة.	3.10	1.08	متوسطة
١٩	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية نشر بحوثهم العلمية دون قيود.	3.07	0.95	متوسطة
	المجال ككل	3.38	0.82	متوسطة

ويتبين من الجدول (٨) أن حرية البحث العلمي جاءت بمتوسط حسابي تراوح بين (٣.٦٥ – ٣.٠٧) ، وبلغ المتوسط العام لعبارات هذا المجال (3.38)، وبانحراف معياري (٠.٨٢)، ووفقاً للمحك المعتمد في الدراسة فإن تصورات أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي متوسطة بشكلٍ عام، وبالمثل فإن جميع العبارات التي تقيس هذا المجال جاءت بدرجة متوسط.

رابعاً: مجال التدريس

تم استخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على جميع العبارات التي تقيس في مجملها درجة الحرية في مجال التدريس. كما تم

استخراج المتوسط العام، والانحراف المعياري الكلي لجميع عبارات المجال، كما هو موضح في الجدول (٩).

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التدريس

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٢٢	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار الطريقة المناسبة في تدريسهم.	4.13	0.84	مرتفعة
٢٥	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الوسائل والتقنيات اللازمة لتحقيق أهدافهم التعليمية.	4.06	٠.٩١	مرتفعة
٢٨	تتيح الجامعة للأعضاء حرية اختيار مراجع المواد التي يدرسونها.	3.69	١.٠٦	مرتفعة
٢٣	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار محتوى المقررات التي يدرسونها ضمن الأطر العامة للمنهج المقرر من القسم.	3.58	0.78	متوسطة
٢٧	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية طرح قضايا مرتبطة بمفردات المواد التي يدرسونها ومناقشتها مع طلبتهم داخل قاعة المحاضرة.	3.57	٠.٩٤	متوسطة
٢٤	تتيح الجامعة للأعضاء حرية تقييم طلبتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة.	3.46	١.٠٤	متوسطة
٢٦	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتنسيق مواعيد محاضراتهم مع طلبتهم بما يرونه مناسباً لهم جميعًا.	3.29	0.83	متوسطة
	المجال ككل	3.68	0.91	مرتفعة

ويتبين من الجدول (٩) أن حرية التدريس قد جاءت بمتوسط حسابي تراوح بين (٣.٢٩ – ٤.١٣)، وبلغ المتوسط العام لعبارات هذا المجال (٣.٦٨)، وبانحراف معياري (٠.٩١) ، ووفقاً للمحك المعتمد في الدراسة فإن حرية أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال مرتفعة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما حجم الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية لإنتاجية أعضاء هيئة التدريس البحثية ، والمتمثلة في عدد البحوث المنشورة في مجلات أو مؤتمرات علمية مُحكمَّة، بالإضافة إلى عدد الكتب، وفصول الكتب، والمراجعات المُحكمَّة. ويبين الجدول (١٠) المتوسطات الحسابية وتقديرات الإنتاجية البحثية وفق متغيرات الدراسة.

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية للإنتاجية البحثية حسب متغيرات الدراسة

المتغير	أفراد العينة حسب الفئة			الإنتاجية البحثية حسب المتغير		درجة التقدير
	الفئة	العدد	المجموع	التكرار	المتوسط	
الجنسية	سعودي	١٧٨	٢٩٠	٩٨٩	٥.٥	متوسطة
	غير سعودي	١١٢		٧٤٣	٦.٦	متوسطة
الكلية	علمية	٩٨	٢٩٠	٧٥٨	٧.٧	متوسطة
	نظرية	١٩٢		٩٧٤	٥.١	متوسطة
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	٣٣	٢٩٠	٤٦٥	١٤.١	مرتفعة
	أستاذ مشارك	٨٧		٥٩٨	٦.٩	متوسطة
	أستاذ مساعد	١٧٠		٦٦٩	٣.٩	منخفضة
الإنتاجية البحثية الكلية				١٧٣٢	٥.٩٧	متوسطة

يتبين من الجدول (١٠) أن الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس قد جاءت بدرجة تقدير متوسطة، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لها (٥.٩٧)، وهو ما يعادل (٥- ١٠) أعمال بحثية لكل عضو وفقًا للمحك الإحصائي المستخدم.

أما حسب متغيرات الدراسة فقد كانت الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس السعوديون متوسطة، ولكنها أقل من إنتاجية غير السعوديين حيث بلغت قيمة المتوسطان (٥.٥، ٦.٦) على التوالي؛ في حين كانت الإنتاجية البحثية في الكليات العلمية أعلى منها في الكليات النظرية، حيث بلغت القيمة للمتوسطين الحسابيين (٧.٧، ٥.١) على التوالي. أما بالنسبة لمتغير الرتبة الأكاديمية فقد كانت لدى منهم على رتبة أستاذ أعلى منها لدى منهم على رتبة أستاذ مشارك أو أستاذ مساعد وبمتوسطات حسابية بلغت قيمها (١٤.١، ٦.٩، ٣.٩) على التوالي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا ($\alpha \leq 0.05$) بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لحريتهم الأكاديمية، وإنتاجيتهم البحثية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson's correlation coefficient للكشف عن العلاقة بين تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية، وإنتاجيتهم البحثية. والجدول (١١) يلخص أهم النتائج.

جدول (١١) معاملات ارتباط بيرسون(R) للعلاقة بين الحرية الأكاديمية بمجالاتها الأربعة والإنتاجية البحثية

المجال	معامل الارتباط (R)
اتخاذ القرارات	0.503 *
التعبير عن الرأي	0.486 *
البحث العلمي	0.572 *
التدريس	0.395 *
الحرية الأكاديمية ككل	0.507 *

* مستوى الدلالة = 0.0001

يتبين من الجدول (١١) أن مستوى الدلالة لمعاملات الارتباط (0.0001) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا دليل على وجود علاقة ارتباطية بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لدرجة حريتهم الأكاديمية، وإنتاجيتهم البحثية. ويتضح أنها علاقة متوسطة طردية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين الحرية الأكاديمية الكلية، والإنتاجية البحثية (0.507). أما بالنسبة لمجالات الحرية، فقد جاءت هذه العلاقة أيضاً متوسطة وطردية بين مجالي (البحث العلمي، اتخاذ القرارات)، والإنتاجية البحثية؛ وبمعاملات ارتباط بلغت (0.572 ,0.503) على التوالي، في حين كانت أقل من المتوسط بقليل لمجال التعبير عن الرأي والإنتاجية البحثية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.486). أما العلاقة بين مجال التدريس والإنتاجية البحثية فكانت ضعيفة ولكنها كذلك موجبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.395).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لدرجة حريتهم الأكاديمية تُعزى لمتغيرات: الجنسية، نوع الكلية، الرتبة الأكاديمية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار ت (T-test) للكشف عن الفروق المتعلقة بمتغيري الجنسية، والكلية؛ كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) بالنسبة لمتغير الرتبة الأكاديمية. والجدولان (١٢)، (١٣) يوضحان ذلك.

جدول (١٢) نتائج اختبار ت (T- Test)
للفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة حول الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغيري الجنسية، ونوع الكلية

المتغير التابع	المتغير المستقل		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الحرية الأكاديمية	الجنسية	سعودي	٣.٤٩	٠.٧٩٢	٠.٠٥٢	٢٥٤	٠.٤٣٧	٠.٦٥٨
		غير سعودي	٣.٤٢	٠.٦٩٤	٠.١٣٤			
	الكلية	علمية	٣.٤٥	٠.٧٦٥	٠.٠٩٣	٢٥١	٠.٨٢٣	٠.٧١١
		نظرية	٣.٤٧	٠.٧٨٧	٠.٠٥٧			

جدول (١٣) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)
للفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة حول الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الحرية الأكاديمية	بين المجموعات	١.٦٨٧	٢	٠.٨٤٣	١.٤٦٨	٠.٢٣٢
	داخل المجموعات	١٤٣.٥٩٠	٢٥٠	٠.٥٧٤		
	المجموع الكلي	١٤٥.٢٧٦	٢٥٢			

ويتبين من الجدولين (١٢)، (١٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول تقديراتهم لدرجة الحرية الأكاديمية في جامعة أم القرى تُعزى لجميع متغيرات الدراسة التي تم اختبارها (الجنسية، نوع الكلية، الرتبة الأكاديمية).

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وفيما يلي تلخيص ومناقشة لأهمها:

١. بينت نتائج الدراسة أن درجة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى متوسطة كما يراها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وربما يعزى هذا الشعور المتمثل في عدم حصولهم على المستوى المطلوب من الحرية الأكاديمية إلى أسباب واقعية كضعف مشاركة الأعضاء في كثير من القرارات داخل الجامعة وخاصة المالية والإدارية وهو ما أكدته نتائج الدراسات العلمية مثل دراسة سنبل (١٩٩٤) ودراسة أبو حيمد (٢٠٠٧)؛ كذلك ربما يلعب إدراك الأعضاء لمفهوم الحرية الأكاديمية دورًا في صنع تصوراتهم نحو توافرها، وخاصة عندما ينظرون إليها على أنها حرية مطلقة دون قيود أو حدود لأنشطة عضو هيئة التدريس سواءً البحثية أو التدريسية؛ وهذا بدوره يتعارض مع ما أكدته وثيقة مؤتمر اليونسكو العالمي (التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين – الرؤية والعمل) من حيث ممارسة الحرية الأكاديمية ضمن أطر وحدود واضحة (هادي، ٢٠١٠). وبشكل عام فإن النتيجة التي توصلت لها الدراسة الحالية تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة (مثل، الكيلاني وعدس، ١٩٨٤؛ أبو حيمد، ٢٠٠٧) والتي أظهرت مستوى متوسط من الحرية الأكاديمية في عدد من الجامعات السعودية. وخلاصة القول إن حال جامعة أم القرى كحال غيرها من الجامعات السعودية، حيث تحكمها سياسات مستمدة من سياسة التعليم العالي ولوائحه التنظيمية. وحتى وإن كان هناك مساحة لا بأس بها من الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، فإن سياسة الابتعاد عن دراسة ومناقشة موضوعات غير تقليدية يخشى أن تولد مشكلات مع الأنظمة الحكومية أو حتى متخذ القرار داخل الجامعة ربما تسيطر على فكر أعضاء هيئة التدريس فضلاً عن ممارساتهم، وتكون السبب وراء شعورهم بأن الحرية الأكاديمية المتاحة لهم ليست بالمستوى المطلوب. أما مجالات الحرية الأكاديمية فقد كانت متباينة إلى حدٍ ما، حيث جاءت الحرية الأكاديمية في مجال التدريس في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، وهذه النتيجة منطقية باعتبار أن التدريس يمثل الوظيفة الأولى للجامعة، ويتاح لعضو هيئة التدريس فرصة المشاركة في توصيف المواد المتعلقة بتخصصه وتعيين

الكتب لكل مادة واستخدام طرائق وأساليب التدريس والتقويم التي يراها مناسبة وعرض الأفكار والاستنتاجات أمام الطلبة دون تدخل أو رقابة وتقييد. وبالنسبة لمجالي التعبير عن الرأي، والبحث العلمي فقد جاء كل منهما بدرجة متوسطة، وربما يُعزى ذلك إلى الشعور السائد في الوسط الأكاديمي بالمسئولية وضرورة الابتعاد عن كل ما من شأنه إثارة الرأي العام، أو معارضة السياسات المعمول بها سواء على مستوى الجامعة أو الدولة، على الرغم من توسع حرية الرأي في المجتمع وشيوع مبدأ الحوار والدعوة إليه والسعي إلى تأصيله في الأوساط التعليمية عبر كثير من الفعاليات الرسمية المرتكزة على سياسات عليا. وفي المقابل فإن مجال اتخاذ القرارات قد جاء في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة كذلك، وربما تُعزى هذه النتيجة إلى عدم مشاركة الأعضاء في اختيار القيادات، والاعتماد في ذلك على التعيين من القيادة العليا، بالإضافة إلى ضعف المشاركة في كثير من القرارات الجامعية التي تتم خارج الأقسام الأكاديمية. وبالنظر إلى ترتيب مجالات الحرية الأكاديمية من حيث درجة الممارسة والتوافر في الدراسة الحالية فإنها تتفق إلى حد كبير مع معظم الدراسات السابقة (مثل، بني عواد، ٢٠٠٢؛ حمادة، ١٩٨٩؛ سنبل، ١٩٩٤؛ الكيلاني وعدس، ١٩٨٤)، وإلى حدٍ ما تتفق مع دراسة أبو حيمد (٢٠٠٧) التي حصل فيها مجال البحث العلمي على المرتبة الأولى وتلاه مجال التدريس.

٢. بينت نتائج الدراسة أن الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى متوسطة، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من (الزهراني، ١٩٩٦؛ المانع، ٢٠٠٢)، حيث توصلا إلى أن الإنتاجية البحثية منخفضة. ولكنها تتفق مع نتيجة دراسة (توق وزاهر، ١٩٨٩)، غير إن متوسط الإنتاجية في الدراسة الحالية أعلى منه في دراستهما، وربما يُعزى ذلك إلى أن دراستهما كانت على مدى خمس سنوات فقط والدراسة الحالية شملت كامل الخدمة في الجامعة. وبشكل عام يمكن عزو هذه المستويات غير المرضية من الإنتاجية البحثية إلى عدة أسباب منها ما يتعلق بالجامعات، حيث أن سياسات الجامعات لم تتغير كثيراً فيما يخص البحث العلمي وتهيئة المناخ المحفز له، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات الدعم الحكومي عما كانت عليه في السابق، إلا أنه يبدو عدم استثمار الجامعات لذلك الدعم من خلال جهود علمية مخططة للنهوض بالبحث العلمي؛ كذلك هناك أسباب تتعلق بالأعضاء أنفسهم،

حيث أن هدفهم الأول من البحث هو الترقية، وغالباً من نرى تراخي أو توقف عضو هيئة التدريس عن البحث بمجرد حصوله على الترقية، بالإضافة إلى عدم تخصيص وقت محدد للبحث العلمي في مجمل وقته، وانشغال كثير من الأعضاء بمهام أخرى يرون أنها أكثر أهمية، وذات مردود اقتصادي أفضل من الانشغال بالبحث العلمي.

٣. كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية موجبة ومتوسطة بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى لدرجة حريتهم الأكاديمية، وإنتاجيتهم البحثية؛ إضافة إلى وجود علاقة ارتباطية متوسطة بين كل مجال من مجالات الحرية الأكاديمية والإنتاجية البحثية. وقد كان مجال حرية البحث العلمي أقوى المجالات ارتباطاً بالإنتاجية البحثية، وهذا أمر منطقي ومبرر حيث أن شعور عضو هيئة التدريس بحرية مرتفعة في البحث العلمي سوف يسهم بكل تأكيد في عدم تردده وتخوفه من طرق مجالات بحثية جديدة، وإعلان نتائج أبحاثه، ونشرها ومناقشتها مع زملائه؛ بالإضافة إلى تحرير الباحث من قيود فَرضت عليه اجترار موضوعات ومشكلات مستهلكة بعيدة عن الإبداع والتميز في أعماله البحثية. إن هذه الحرية ربما تحرك المياه الراكدة وتدفع إلى مستويات عالية من الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس.

٤. لم تسفر نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية تُعزى لمتغيرات الدراسة (الجنسية، نوع الكلية، الرتبة الأكاديمية)، وهذا دليل على تقارب تصورات جميع فئات العينة، وتشابه مفهوم الحرية الأكاديمية لديهم، وتتطابق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبو حيمد، ٢٠٠٧) فيما يتعلق بمتغيري نوع الكلية والرتبة الأكاديمية؛ فيما تختلف مع نتيجة دراسة سسي وزميلتيه (Ceci, Williams & Mueller-Johnson, 2006) ودراسة محافظة (١٩٩٨) التي كشفت عن فروق في تصورات الحرية الأكاديمية، وممارستها حسب متغير الرتبة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

التوصيات

في ضوء النتائج يوصي الباحث بما يلي:

١. **تضمين أنظمة التعليم العالي لوائح وقوانين توفر شرعية معلنة للحرية الأكاديمية بما يدعم الإبداع وعدم توقف النمو المعرفي، ويوضح حدود الحرية الأكاديمية لتلافي استخدامها في غير مقاصدها.**

٢. **إجراء دراسة مماثلة لتقييم نوعية الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، مع التركيز على حصر وتصنيف أوعية النشر المستخدمة، ومعدلات النشر في كل منفذ.**

٣. **تشجيع الدراسات حول الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وعلاقتها بمتغيرات أخرى مثل: الإبداع البحثي، الحصول على ترتيب متقدم في أنظمة التصنيف العالمية للجامعات، استقطاب الكفاءات الأكاديمية، الاحتفاظ بالكفاءات المتميزة، توجهات الجامعات الدولية لافتتاح فروع في المملكة العربية السعودية**

٤. **منح أعضاء هيئة التدريس مزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات، وخاصة ما يتعلق بانتخاب القيادات الأكاديمية.**

مراجع الدراسة

أبو حيمد، ندى (٢٠٠٧). *الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

أوماليل، علي (١٩٩٤). *الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية*. عمان: منتدى الفكر العربي.

بغدادي، عبدالسلام (٢٠٠٧). *الحرية الأكاديمية والإبداع*. عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

بني عواد، ريما (٢٠٠٢). *مدى توفير الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية كما يراها رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

توق، محي الدين وزاهر، ضياء الدين (١٩٨٩). *الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي*. الرياض: مكتب التربية العربية لدول الخليج.

حمادة، عبدالمحسن (١٩٨٩). دراسة ميدانية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت. *المجلة التربوية*، ٢١ (٦)، ٣٥-٩٢.

الزهراني، سعد. (١٩٩٦). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعودية بجامعة أم القرى واقعها وأبرز عوائقها . *مجلة جامعة الملك سعود. العلوم التربوية والدراسات الإسلامية*.(٩)،(١)، ٣٣-٨٤.

سكران، محمد (١٩٨٣). *الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

سنبل ، فائقة عباس (١٩٩٤). *مشاركة عضو هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي بجامعة أم القرى*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الصاوي، محمد (١٩٩٢). *الحرية الأكاديمية والعوامل المرتبطة بها مع الإشارة للجامعات المصرية والخليجية*. جامعة قطر: مركز البحوث التربوية.

العبد اللطيف، لطيفة (٢٠٠٨). *معوقات البحث العلمي التي تواجه عضوات هيئة التدريس ومن في حكمهن بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض*. مركز بحوث كلية الآداب.

العروي، عبدالله (١٩٩٣). *مفهوم الحرية*. بيروت: المركز الثقافي العربي.

القرني، علي. (٢٠٠٩). الحريّة الأكاديمية – المنطلقات القانونيّة والضوابط. "مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي – رؤى وتجارب" في الفترة من (١٨-٢٠ مايو ٢٠٠٩). جامعة طيبة: المدينة المنورة.

الكيلاني، عبدالله وعدس، عبدالرحمن (١٩٨٤). *الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية*. دمشق: المركز العربي لبحوث التعليم العالي.

المانع، عزيزة (١٩٩٩، نوفمبر). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس الإناث في جامعة الملك سعود، ورقة مقدمة في *ندوة تطوير عضو هيئة التدريس*، جامعة الملك سعود، الرياض.

محافظة، علي (١٩٩٤). الحريات الاكاديمية في الجامعات الاردنية. *مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية*، ١٩٠، ٩٨-١٣٨.

محافظة، سامح (١٩٩٨، نوفمبر). مفهوم الحرية الأكاديمية وحدود ممارستها عند أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، *مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي إلى أين ؟*، عمان، الأردن.

المعلمي، عبدالله (٢٠١٠، يونيو ٤). الحرية الأكاديمية في الجامعات. *صحيفة المدينة*، ص١.

المنظمة العالمية للخدمات الجامعية (١٩٨٨). *اعلان ليما بشأن الحرية الاكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي*. (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مترجم). القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

هادي، رياض (٢٠١٠). الجامعات " النشأة والتطور– الحرية الأكاديمية – الإستقلالية"، *سلسلة ثقافية جامعية، جامعة بغداد: مركز التطوير والتعليم المستمر*، ٢(٢)، ١-٨٢.

Allen, H. (1997). ***Faculty workload and productivity: Ethnic and gender disparities*****. (In) The National Education Association (Ed.), the NEA 1997 Almanac of Higher Education (pp. 25-42). Washington DC: National Education Association.**

Arnold, I. (2008). Course level and the relationship between research productivity and teaching effectiveness. ***Journal of Economic Education*****, 39(4), 307-321.**

Barendt, E. (2010). ***Academic freedom and the law: A comparative study*****. Oxford, GBR: Hart Publishing Ltd.**

Bawa, A. (2009). Academic freedom and emerging research universities. ***Social Research*****, 76(2), 481-508,769.**

Bellas, M., & Toutkoushian, R. (1999). Faculty time allocations and research productivity: Gender, race and family effects. ***Review of Higher Education*** **.22(4), 367–390.**

Betsey, C. (2007). Faculty research productivity: institutional and personal determinants of faculty. ***Review of Black Political Economy*****, 34(1-2), 53-85.**

Boland. Mary. (2005). ***Academic Freedom and Struggle for the Subject of Composition*****. Unpublished doctoral dissertation, The University of Rochester.**

Ceci, S., Williams, W., & Mueller-Johnson, K. (2006). Is tenure justified? An experimental study of faculty beliefs about tenure, promotion, and academic freedom. *Behavioral and Brain Sciences*, 29(6), 553-69.

Coyne, J., Summers, S., Williams, B., & Wood, D. (2010). Accounting program research rankings by topical area and methodology. *Issues in Accounting Education*, 25 (4), 631–654.

Doumani, B. (2006). *Between Coercion and Privatization:* Academic Freedom in the Twenty-First Century, in B. Doumani (Ed.), *Academic Freedom after September 11*. New York: Zone Books.

Dundar, H., & Lewis, D. R. (1998). Determinants of research productivity in higher education. *Research in Higher Education*, 39(6), 607-631.

Fairweather, J. (2002). The mythologies of faculty productivity: Implications for institutional policy and decision making. *Journal of Higher Education*, 73(1), 26–48.

Farber, M., Powers, P., & Thompson, F. (1984). Assessing faculty research productivity in graduate public policy programs. *Policy Sciences*, 16(3), 281–289.

Fox, M. (1992). Research, teaching, and publication productivity: Mutuality versus competition in academia. *Sociology of Education*, 65(4), 293-305.

Fox, M. (2005). Gender, family characteristics, and publication productivity among scientists. *Social Studies of Science*, 35(1), 131-150.

Glover, S., Prawitt, D., & Wood, D. (2006). Publication records of faculty promoted at the top 75 accounting research programs. *Issues in Accounting Education*. 21 (3): 195–218.

Keith, B., Layne, J., Babchuck, N., & Johnson, K. (2002). The context of scientific achievement: Sex status, organizational environments, and the timing of publication on scholarship outcomes. *Social Forces*, 80(4), 1253-1281.

Kellough, J., & Pitts, D. (2005). Who contributes to public administration review? Examining the characteristics of authors who submit manuscripts to the journal. P*ublic Administration Review*. 65(1), 3–7.

Krejcie, R., & Morgan, D. (1970). Determining sample sizes for research activities. *Educational and Psychological Measurement*,30, 607-610.

Lepawsky A. (1965). Aademic Freedow and Political Liberty. *Science Magazine*, 150(3703), 1562.

Maslow, A. (1987). *Motivation and personality*. (3 ed.). New York: Harper and Row.

Print, M., & Hattie, J. (1997). Measuring quality in universities: An approach to weighting research productivity. *Higher Education*, 33(4), 453-469.

Ramsden, P., & Moses, I. (1992). Associations between research and teaching in Australian higher education. *Higher Education*, 23(3), 273-295.

Roepnack, B., & Lewis, C. (2007). Academic freedom and academic tenure: Can they survive in the market place of ideas? Jou*rnal of Academic Ethics*, 5(2-4), 221-232.

Rostan, M. (2010). Challenges to academic freedom: Some empirical evidence. *European Review*, 18, S71-S88.

Runyan, R. (2008). Defining a Forum for Retailing Scholars: Academics Rankings of Journals in the Discipline. International Review of Retail, *Distribution and Consumer Research*, 18 (4), 437–446.

Sangster, J., & Zeleza, P. (1994). Human rights and academic freedom (response to the ontario government's framework regarding prevention of harassment & discrimination in ontario universities). Jour*nal of Canadian Studies*, 29(1), 139-144.

Sills, D. L. (1972). *International encyclopedia of the social sciences*. New York: The Macmillan Co. & the Free Press.

Stark, C. (1997). Academic freedom, political correctness, and ethics. *Canadian Psychology*, 38(4), 232.

Taha, T. (2001). *Academic Freedom in Arab Universities*. Unpublished doctoral dissertation, University of New Orleans.

Teodorescu, D. (2000). Correlates of faculty publication productivity: A cross-national analysis, *Higher Education*, 39(2), 201-222.

Wanner, R., Lewis, L., & Gregorio, D. (1981). Research productivity in academic: A comparative study of the Sciences, Social Sciences and Humanities. *Sociology of Education*, 54(4), 238-253.

Wood, F. (1990). Factors influencing research performance of university academic staff. *Higher Education*, 19(1), 81-100.